إستراتيجية الاتصال العمومي ودورها في تفعيل سياسة حماية البيئة في الجزائر

سليمة قاصدي
أستاذة بكلية علوم الإعلام والاتصال
-جامعة الجزائر 03-

إستراتيجية الاتصال العمومي ودورها في تفعيل سياسة حماية البيئة في الجزائر

سليمة قاصدي
أستاذة بكلية علوم الإعلام والاتصال
-جامعة الجزائر03-

Abstract :
Le but de Cet article est de présenter les objectifs stratégiques et les différentes étapes de la politique nationale de la protection de l'environnement en Algérie et le positionnement idéale de la stratégie de la communication publique du ministère des ressources en eaux et de l'environnement, dans cette politique et son rôle d'informer et d'éduquer, et le plan de la ministère d'adaptation de ce qu'on appelle le management environnementale.

الكلمات المفتاحية :الإستراتيجية ،الاتصال العمومي، سياسة حماية البيئة ، التربية البيئية ، الإعلام البيئي.

المقدمة:

يعتبر مفهوم حماية البيئة أحد المبادئ التي وضعتها الجزائر ضمن السياسة الوطنية للبيئية و تجسد في إنشاء وزارة للبيئة وإصدار قوانين لحماية البيئة (قانون83 و2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) واعتمادها

وسائل ردعية كالجباية البيئة وسياسة الملوث الدافع وأخرى إستشرافية كالتخطيط البيئي بالإضافة إلى إشراك الهيئات المركزية واللامركزية في الحماية وإدراج التربية البيئية في المنظومة التربوية سنة2002 والإعلام البيئي للتعريف بقضايا البيئة في الجزائر وهي جهود مسايرة للقرارات الصادرة عن الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية؛وتمثل إستراتيجية الاتصال العمومي في الوقت الراهن أحد الاستراتيجيات المهمة لتعديل وتغيير سلوكيات الأفراد السلبية اتجاه قضايا البيئة والتي تتطلب المرور بمراحل أساسية تحدد فيها المشاكل البيئية والهدف والجمهور ؛الرسالة والوسيلة وتوظف فيها الأساليب الاقناعية من استمالات عاطفية وعقلية لزيادة إقناع الأفراد بتغير أو تعديل للسلوك.

وقبل التطرق لإستراتيجية الاتصال العمومي في الجزائر إرتأينا تقديم السياسة العامة لحماية البيئة التي انتهجتها وزارة التهيئة العمرانية والبيئة"سابقا"في الجزائر وهي سلسلة مراحل ظهر فيها الاهتمام بالبيئة بتطوير المنظومة التشريعية والقانونية والمؤسساتية وصولا الى إدراج أهداف اتصالية انبثقت عن أهداف السياسة الوطنية لحماية البيئة .

-1-السياسة العامة لحماية البيئة في الجزائر:

- 1-1-مفهوم وأهداف سياسة حماية البيئة :يقصد بسياسة حماية البيئة مجموعة الأهداف والإجراءات التي تنظم العلاقة التبادلية في المجتمع وعناصر البيئة الطبيعية وتشمل في نطاقها كل ما يتعلق بالمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها وما يتطلبه ذلك من تغيرات هيكلية في المجتمع .[1]

ويعني بسياسة حماية البيئة تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية وذلك تحت مظلة الأطر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم هذه النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية .[2]وسعت السياسة الوطنية لوزارة الموارد المائية والبيئة للموازنة بين الفوائد التي تنتج عن النشاطات الاقتصادية والأضرار التي تسببها الملوثات و العمل على حماية صحة الإنسان وحياته من مخاطرها مع مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة. [3]ومن **الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية لحماية البيئة نذكر:**

-1- تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين بواسطة:

- تحسين ماء الشرب والتطهير وتقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث ذو المصدر الصناعي ،

- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية، والتخلص من البنزين الذي يحتوي الرصاص.

- تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي،

- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية والإدارة البيئية

بعد الاطلاع على الأهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية لوزارة الموارد المائية والبيئة لسنة (2017-2021) نجد هناك بعض الأنشطة التي ثم إضافتها مقارنة بالأهداف الإستراتيجية لسنة (2002-2016) منها :

- تحسين وصول الخدمات للمواطن من إمدادات لمياه الشرب والتركيز على الإدارة المتكاملة للموارد (إدارة العرض والطلب على الموارد والحفاظ عليها) مع دمج التكنولوجيات التي تزيد من فعالية استخدامها .
- تحسين الخدمات العامة كالصرف الصحي وتطويرها في المناطق الريفية ،الإدارة العقلانية لمحطات المعالجة

- مكافحة التلوث في المناطق الصناعية الساخنة، وتطوير الإدارة البيئية بالمدن والمساحات الخضراء، وحماية التراث الثقافي.

-2- حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها بواسطة :

- توضيح الطبيعة العقارية (حقوق الملكية ، استعمال الأراضي الفلاحية و السهبية) .

- توزيع العقلاني للموارد من الماء واعتماد تكنولوجيات إنتاج واستعمال أكثر ملائمة .

- بلوغ أهداف الأمن الغذائي من خلال إنتاج ذو قيمة مضاعفة عالية وسياسة سقي دائمة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة .

- زيادة الغطاء النباتي وعدد المناطق المحمية وحماية الأنظمة البيئية الهشة مع إعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية .

من الأهداف الإستراتيجية لسنة 2017-2021 نجد :

- تعزيز الزراعة المستدامة وتطوير التجارة .

-إدراج تقنيات للإنتاج وتكيفها ، والتسيير بطريقة عقلانية لمياه الري .

- تطوير الأنشطة العملياتية لإعادة استعمال المياه المكررة في الميدان الزارعة .

-مراقبة التلوث ذات مصدر الكيماويات الزراعية

- رفع عدد المناطق المحمية و الغطاء النباتي
- وقف التصحر ، حماية الفضاءات والواحات ،إعادة الأنظمة الرعوية.
- حماية الأنظمة البيئية الهشة مع الانتباه للتنوع البيولوجي
- تطوير إستراتيجية إدارة الساحل و مكافحة تدهور المناطق الساحلية .

-3- تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية من خلال:

- عقلنه استعمال الموارد المائية و الموارد الطاقوية ، واستعمال المواد الأولية في الصناعة .
- رفع معدل رسكلة النفايات (المواد الثانوية) واسترجاع المواد الأولية .
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج ،
- تحسين فعالية أنشطة الميناء .

-4- حماية البيئية الشاملة من خلال:

- زيادة الغطاء ألغابي ، كثافته وتنوعه البيولوجي .
- زيادة عدد المناطق المحمية ،المناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الفلاحية ،الغابية الرعوية) .
- حماية الواحات من النفايات المنزلية والملوحة، وتخفيض انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري خاصة بقطاع

المحروقات و تخفيض استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.[4]

وتتمثل أدوات تحقيق أهداف السياسة العامة للبيئة فيوضع التشريعات والقيود والضرائب على النشاطات الصناعية والإنتاجية ، و القيام بتوعية المواطنين حيال البيئة عن طريق وسائل الإعلام والاتصال.[5]

ومرت السياسة الوطنية لحماية البيئة في الجزائر بمجموعة منا لمراحل المتسلسلة التي وضعتها وزارة الموارد المائية والبيئة و تجسد بعضها قبل سنة 2000 تمثلت في إصدار قوانين بيئية والبعض الأخر بعد سنة 2002 في مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة) (PNDD وهو مخطط ثم وضعه بعد إصدار المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تقرير حول حالة البيئة سنة 2005 و الذي كشف على أن حجم المشاكل البيئية في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بالرغم من الثروات الطبيعية التي يمكن تقديرها و الاستثمارات المكثفة في الرأسمال البشري والمادي فانه من الواضح أن أسباب الأساسية للأزمة الايكولوجية العنيفة التي تعيشها البلاد أساسا ذات طابع مؤسساتي وترتبط ب : فقر السياسات المنتهجة في ميدان عقلنه استعمال الموارد الطبيعية وتهيئة الإقليم ، فعالية

النفقات العمومية ،أنظمة الأسعار والاستثمارات الاقتصادية النوعية وإشراك السكان والمستعملين في مسارات اتخاذ القرارات ومشاركة القطاع الخاص ،قدرة المؤسسات البيئية والتنسيق فيما بين القطاعات ....،وفي مواجهة مختلف التحديات قررت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الموارد المائية والبيئة إعداد سياسة تقويم تتمحور حول التآزر المفيد بين العودة الضرورية للنمو وتقليص الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية واستناد المخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على أربعة أهداف إستراتيجية سابقة الذكر[6]، وسنركز على أهم مراحل السياسة الوطنية لحماية البيئة :

-2-1-التطور المؤسساتي والقانوني لحماية البيئة في الجزائر من 2012/1974

-التطور المؤسساتي :عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة أخذت تارة هيكلا ملحقا بدوائر وزارية وتارة أخرى هيكلا تقنيا وعمليا فقطاع البيئة لم يعرف الاستقرار وذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1974 إلى أن ثم إحداث أول هيكل حكومي عام 1996 وتمثل في كتابة الدولة للبيئة.[7]

ثم إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة في 12 جويلية 1974،ومن بين أهدافها النظر في المشاكل لتحسين إطار ظروف الحياة و

الوقاية وإعادة تأسيس الموارد البيولوجية والتلوث والمضرات بشتى أنواعها ؛ و اقتراح الخطوط العامة للسياسة البيئة على الحكومة [8]، وفي سنة 1977 تم حل المجلس الوطني للبيئة وتحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة ويلاحظ هنا أن البيئة احتلت لأول مرة مكانة في تسمية دائرة وزارية، وتم تحويل مصالح المديرية العامة للبيئة إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وذلك بحلول عام 1981 وفي هذا الإطار أنشئ لدى هذه الكتابة مديرية مركزية تحت اسم "مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها"[9] و إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة في 23 جويلية 1983 كجهاز علمي وتقني مكلف بإنجاز دراسات وأبحاث الرصد البيئي لحساب الإدارة المركزية[10].

وبعدها ثم ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري والبيئة والغابات حيث أعيد تحويل المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي إلى وزارة الري والبيئة والغابات وذلك سنة1984ثم تحويل مصالح البيئة إلى وزارة الداخلية والبيئة وذلك في عام 1988 وفي هذا الإطار يجدر التذكير إلى أن بعض الاختصاصات التي كانت تابعة لمصالح البيئة قبل هذا التحول ألحقت بوزارة الفلاحة كما يجدر التذكير إلى أن المصالح البيئة ألحقت بوزارة ذات سيادة حيث أصبحت كلمة بيئة مدرجة ضمن

تسميتها الرسمية ، وفي سنة 1990 ألحقت البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا وبعدها ثم إلحاق البيئة بوزارة التربية حيث أنشأت في إطارها مديرية البيئة وضعت تحت وصاية كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي سنة 1993،وفي نهاية 1993 ثم إلغاء كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي و إلحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعات.

تم إلحاق البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري وإنشاء المديرية العامة للبيئة؛ وبعدها إلحاق البيئة بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران وهنا أعاد المشرع إلحاق قطاع البيئة بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران في 24 ديسمبر 1999 ؛إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم والبيئة والتي تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-09المؤرخ في2001/01/07[11] ، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة حيث ثم إعادة تسمية الوزارة لتصبح "وزارة التهيئة العمرانية والبيئة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-208 المؤرخ في 17جوان 2002؛ و تسمية وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة بإدماج قطاع السياحة مع البيئة في وزارة واحدة في 04 جوان 2007، ثم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة بحيث أعيدت الصياغة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة مجددا وتم فصل قطاع السياحة عن

البيئة في28ماي 2010 التي امتدت إلى غاية 2012؛ وبعدها وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدنية تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة المدنية لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدنية، لتصبح وزارة الموارد المائية والبيئة في مارس 2016.

البيئة في الأنظمة التشريعية والقانونية الجزائرية: لم ترد مسالة البيئة في دستور 1963 وجاءت الإشارة لها ضمن ميثاق 1976 في الباب السابع وبعنوان مكافحة التلوث وحماية البيئة أين تم التأكيد على ضرورة صيانة المحيط وحماية صحة السكان من المضار وفرض على الجماعات المحلية حماية صحة السكان و كذا المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وتناول ميثاق 1986 البيئة بذات الكيفية ضمن الفصل الخامس الخاص بالتهيئة العمرانية وتطوير المنشات القاعدية، مع الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد نص أيضا على ضرورة تحسين إطار المعيشة ؛ أما دستور 1976 فجعل حماية البيئة إحدى اختصاصات المجلس الشعبي الوطني في المجال التشريع ، وبعد التعديل الدستوري والإيديولوجي لم نلتمس تغييرا في دستور1989 الذي أسند إلى المجلس الشعبي الوطني صلاحيات تحديد القواعد العامة بالبيئة وإطار المعيشة و حماية الثروتين النباتية و الحيوانية... وذات المنحى سار عليه دستور 1996

وفيه أراد المشرع المحافظة على أجيال المستقبل كما هو الحال للأجيال الحالية، وتبقى الرؤية غير واضحة فيما عدى بيان بعض الخطوط العريضة كسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات كمسائل محجوزة للتشريع هذا و دون تضمين الحق في بيئة سليمة ضمن الحقوق الدستورية .[12]

حماية البيئة في قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة : يعتبر القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري1983 المتعلق بحماية البيئة بمثابة تغيير جذري في الحماية القانونية للبيئة وشكل هذا القانون القاعدة الرئيسة للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بهذا المجال وهي مازالت مستمرة في مجال البيئة، فهو أشار للسياسة الواجب إتباعها في مجال حماية البيئة من خلال حماية الموارد من التلوث بقصد تحسين المعيشة[13]؛ ومسايرة من المشرع الجزائري لما ثم إقراره في القمم و الإعلانات الدولية صدر القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يمكن القول بأنه امتداد لما ثم إقراره في إعلان جوهانسبورغ 2002 واشتمل على 114 مادة قانونية حددت المادة 02 و03 أهدافه ومبادئه.[14]

-1-3- دور الجماعات المحلية في حماية البيئة:

دور الولاية في حماية البيئة:بالرجوع إلى قانون الولاية رقم 38/79 لسنة 1969 نجده حمل مؤشرات توحي ببداية اهتمام السلطات العمومية بقضايا البيئة ثم قانون رقم 02/81 ويعتبر تعديلا للقانون المذكور وثم إصدار نصوص تنظيمية لاحقة أهمها المرسوم التنفيذي رقم 143/87 الذي يحدد قواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات والمرسوم التنفيذي 149/88 المتعلق بحماية البيئة والذي نص على أن الجماعات المحلية تمثل المؤسسة الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة وحدد كيفية مشاركتها بموجب نصوص تشريعية أو تنظيمية . ومنح قانون 09/90 صلاحيات أوسع للولاية في مجال حماية البيئة وهو ما أكدته المادة 58 بالنص على أن اختصاصات المجلس الشعبي ألولائي بصفة عامة وتشمل أعمال التنمية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية فصائلها النوعية ...؛ ومنح قانون الولاية الجديد 07/12 المؤرخ 21 فبراير 2012 صلاحيات أوسع وثم تدعيمه باستحداث على مستوى كل ولاية مفتشية البيئة ولجنة تل البحر[15].

دور البلدية في حماية البيئة بصدور قانون البلدية لسنة 1990 تم تنظيم المهام البيئية أكثر بحيث نص القانون على أن تشترط الموافقة القبلية للمجلس البلدي على إنشاء أي

مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الأضرار بالبيئة،مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء وبالنسبة للتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة التي قد تنجر عن نشاطها أضرار بالبيئة والأشخاص والممتلكات فهو يلزم الحصول على رخصة الاستغلال التي تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل به ؛أما عن تسيير جمع النفايات المنزلية ومعالجتها فكل بلدية مطالبة بإنشاء مخطط بلدي للنفايات المنزلية [16]وفي قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يتمثل دورها في تسليم الرخص من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي للمنشات المصنفة في الحالات التي يتطلبها القانون...، بالإضافة الى اختصاصها في ميدان التهيئة والتعمير ، حماية الطبيعة و الآثار، العمل على تهيئة الغابات الترفيهية، انجاز برامج مكافحة الانجراف والتصحر...[17]

-1-4- هيئات مكلفة بحماية البيئة : استحدثت الجزائر هيئات جديدة أسندت لها مهمة تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينة من أجل تخفيف الضغط على السلطة الوصية والجماعات المحلية من بينها: الوكالة الوطنية للنفايات؛ المحافظة الوطنية للساحل ؛الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية؛ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لترقية الطاقات المتجددة؛ المرصد

الوطني للمدينة ؛المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيفة و الأكثر نظافة...[18]

-5-1- الوسائل الردعية و الاستشرافية وتشمل الجباية البيئية: وهي إحدى السياسات الوطنية المستحدثة مؤخرا التي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث وتستعمل هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث. وتعتبر الجزائر من بين الدول النفطية و لا يخفى على أحد ما للصناعة النفطية (البترو كيمياء) من أثار سلبية على البيئة بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية ؛غير أن الجباية البيئية في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام مرعبة من جهة ومن جهة أخرى تتميز أدوات الجباية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزيا بالإضافة إلى عدم كفاية مرد وديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة ؛ومن الأدوات الجبائية المستخدمة: الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة؛ الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية؛ رسوم وإجراءات مالية أخرى لحماية البيئة (إتاوة المحافظة على جودة المياه

وإجراءات التخفيض الجبائي التحفيزي).[19]بالإضافة الى سياسة الملوث الدافع التي تجسدت في صورتين وهما وسائل ذات طابع تنظيمي والمتمثلة أساسا في رخصة صب أو قذف النفايات السائلة في الأوساط الطبيعية بمقتضى المرسوم 163/93 المتعلق بوضع جرد لدرجة تلوث المياه السطحية؛ وبالمقابل هناك أيضا وسائل أكثر أهمية لها طابع مالي وهي تعد بمثابة تكريس حقيقي لمبدأ الملوث الدافع تجسدت في إدخال وسائل جبائية عن طريق فرض بعض الرسوم والضرائب على بعض النشاطات الملوثة.[20]

التخطيط البيئي :مع تعمق مفهوم التنمية المستدامة وتزايد الاهتمام بقضايا حماية البيئة برزت الدعوة لضرورة الأخذ بالتخطيط البيئي كأحد أهم الوسائل العلمية في الحفاظ على البيئة وكآلية راشدة للتنمية[21]ومن أنواع التخطيط البيئي في الجزائر نجد المخططات المركزية ؛المخططات المحلية ؛المخططات الجهوية ؛المخططات التوجيهية.[22]

-1-6- التربية البيئية والإعلام البيئي في الجزائر:التربية البيئية هي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي والمحافظة على مصادر البيئة.[23]

إن إدماج التربية البيئية في المناهج الدراسية يرجع لكون الجزائر عضو في عدة هيئات ومنظمات ذات أهمية إلى جانب أنها جزء لا يتجزأ من هذا العالم الذي ينادي بضرورة إدخال التربية البيئية في المناهج الدراسية؛إن تعميم التربية البيئية في الهياكل التربوية راجع إلى إستراتيجية السياسة المتمثلة في تربية الأجيال الصاعدة للمحافظة على الثروة البيئية وهي تعمل على تنظيم عناصر أساسية جديدة باعتبارها تتطلب تسيير بيئي محكم ؛وانطلق مشروع البيئة في الوسط المدرسي سنة 2002 بتوقيع البرتوكول الخاص بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية ويرتبط المشروع بإعطاء البعد بيئي في البرامج التربوية والتعليمية من خلال تضمين المفاهيم البيئية في العملية التربوية من أجل تكوين ثقافة بيئية عامة في المجتمع الجزائري وتتمثل في: إقامة خرجات تطبيقية للتلاميذ؛ تكوين لجان بيداغوجية تسعى لتدعيم التربية البيئية ؛دليل المربي في التربية البيئية ؛دليل النوادي الخضراء ؛النادي الأخضر المدرسي ؛الرسم ؛المسرح؛الأنشطة اليدوية (الرسكلة) .[24]

الإعلام البيئي: فهو إعلام يسلط الضوء على القضايا البيئية والتي تشمل الماء والهواء والأرض و الإنسان بهدف ترشيد استهلاك السلوك البيئي وخلق جو من الاهتمام بقضايا البيئة لدى الجمهور ؛وهو إعلام يسعى لتوفير المعلومات

والبيانات المتعلقة بالبيئة وطرحها على الناس من خلال التوعية بقوانين البيئة لتحقيق مستويات التأثير المطلوبة،[25].
فالحق في الإعلام البيئي في الجزائر مر بعدة مراحل بدأت بالتعميم الإداري الذي نتج عن انفراد السلطة السياسية بالتسيير والإشراف وأدى هذا الوضع إلى تعطيل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية والحق في الإعلام البيئي وبعد مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية اتبعت الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي[26] بالرجوع إلى قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يوليو 2003 نجده نص مبدأ تدعيم الإعلام و التحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة (المادة 02).[27]

بالإضافة إلى اهتمام السياسة الوطنية لحماية البيئة بالبيئة الحضرية ، البيئة الصناعية ،النقل ، الطاقات المتجددة ، تكوين الصحفيين ،إنشاء نادي الصحافة، قطار البيئة ، ديار دنيا ، الشراكة مع المجتمع المدني ، وقوانين أخرى (قانون متضمن تسيير ومراقبة القضاء على النفايات ،قانون متضمن ترقية الطاقات المتجددة ،قانون متعلق بحماية المناطق الجبلية،قانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم...)

يمكن القول أن السياسة الوطنية لحماية البيئة في الجزائر تميزت بعدم استقرار قطاع البيئة في وزارة معينة وهو ما يؤدي إلى النقص في استمرار البرامج والمخططات البيئية وتغيير في الإستراتيجية وهذا الوضع مازال مستمر ليومنا هذا ففي سنة 2016 ثم تحويل وزارة التهيئة العمرانية والبيئة الى وزارة الموارد المائية والبيئة بالنظر للسياسة الوطنية لحماية البيئة فهي اشتملت على أربعة أهداف إستراتيجية تجسدت في مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي شمل عدة قطاعات وهيئات للتقليل من التدهور البيئي كوزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، التجارة ، الصحة، الطاقة... لارتكاز كل وزارة على قطاع معين فمشاركتها يكون لاقتراح البرامج وتنفيذ مخططات وزارة الموارد المائية والبيئة كما ركزت الوزارة على انشاء مراكز ووكالات بيئية كأدوات لتنفيذ أهداف السياسة الوطنية للبيئة مع بداية الاهتمام بالاتصال العمومي من خلال التربية البيئية والإعلام البيئي ، نادي الصحافة وتكوين الصحفيين وبإضافة الى تطوير التشريعات والقوانين البيئية التي تسعى لصون الموارد الطبيعية.

وتمثل إستراتيجية الاتصال العمومي لوزارة الموارد المائية والبيئة بالجزائر في أنها إستراتيجية ضمنية أي ضمن مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة)

(PNDD وتستمد أهدافها الاتصالية من أهداف السياسة الوطنية لحماية البيئة وتتمثل في :

-2-مفهوم ومراحل استراتيجية الاتصال العمومي في حماية البيئة : إن الاهتمام بالبيئة في الوقت الراهن ينبغي أن يقترن بالاهتمام بالفعل الإنساني والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في توجيه هذا الفعل توجيها يسهم في أن يهتم الإنسان ببيئته ويحافظ عليها ويحميها ويحمي نفسه من المخاطر.[28]

-1-2- **مفهوم إستراتيجية الاتصال العمومي**: يمثل الاتصال العمومي أحد الأنواع الاتصالية المهمة في معالجة قضايا البيئة لما يسمح به من تعديل وتغيير السلوكيات والمواقف والاتجاهات الفردية اتجاه قضايا البيئة للتقليل من أخطارها وذلك باستخدام تقنيات التأثير والإقناع وإشراك العديد من الفاعلين الذين يمثلون المصدر الأساسي للاتصال العمومي (الاجتماعي) كالحكومة والوزارات ؛الجماعات المحلية(البلدية، الولاية)؛ المجال العام (كالجمعيات ؛المنظمات غير الحكومية ؛المنظمات الدولية ؛المؤسسات العمومية والخاصة ...)[29] وزيادة الإعلام البيئي ؛التربية البيئية ؛ التحسيس ؛ وإشراك المواطن.

إن نجاح الاتصال العمومي في تقليل من المشاكل البيئية في الجزائر يتطلب بناؤه في إستراتيجية موجهة لإنشاء مواقف وسلوكيات إيجابية بهدف المنفعة العامة فهي فن توجيه

وتنسيق الأفعال الأساسية لتحقيق أهداف الاتصال وتقوم على تحديد العينة التي سيوجه إليها الاتصال والرسالة والأهداف الاتصالية واختيار قنوات ودعامات الاتصال المناسبة ووضع مخطط اتصالي وتحديد ميزانية الاتصال ، وتنفيذ وتقييم الإستراتيجية .

و تشرف على إعداد إستراتيجية الاتصال العمومي بوزارة الموارد المائية والبيئة مديرية التوعية والتربية والشراكة البيئية بالتنسيق مع المديريات الأخرى والمراكز تحت وصايتها بهدف خلق الوعي البيئي والمحافظة على الثروة الطبيعية والتنوع البيولوجي للأجيال المستقبلية.

2-2- **مراحل إستراتيجية الاتصال العمومي لحماية البيئة**:

تمر إستراتيجية الاتصال العمومي لحماية البيئة في الجزائر على خمسة مراحل وهي

- **صياغة وتحليل المشكل** :إن قاعدة تحليل المشاكل البيئية يستند على تحقيقات كمية وكيفية (سبر الآراء)و هذا لفهم أفضل لمواقف و سلوكيات الأفراد ويمكن أن يأخذ في هذا المجال البيئة وتطورها وهو ما يسمح لنا بصياغة المشكل بمصطلحات اتصالية والاهتمام بالسلوكيات التي يجب تغييرها والتفريق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون .[28] ومشاكل البيئية كثيرة ومتنوعة بتنوع الأنظمة البيئية وكل مشكل بيئي له خصوصيته ويرتبط بالمشكلات الأخرى فنجد

تلوث الماء والهواء و البحار ...وهو ما يستدعي الوقوف عند كل مشكل والكشف عن أسبابه وخصوصيته وتأثيراته. وتعتمد وزارة الموارد المائية والبيئة في تحديد المشاكل البيئية على قاعدة معلومات وتقرير بيئي صادر عن المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

- **تحديد الأهداف الإستراتيجية:** فأهداف إستراتيجية الاتصال مستمدة من أهداف السياسة الوطنية لحماية البيئة وتتمثل في :

التحسيس والتوعية البيئة: توعية جميع فئات المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية من خلال التركيز على الأيام الوطنية والعالمية للبيئة بمشاركة المراكز تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئة كالمعهد الوطني للتكوينات البيئة ، المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج أكثر نظافة، والوكالة الوطنية للنفايات.

التربية البيئية في المؤسسات التربوية من خلال :

المساهمة في عمليات التربية البيئية بإعداد البرامج والوسائل البيداغوجية ووضعها ومتابعتها ، وتنشيطها بالتنسيق مع المعهد الوطني للتكوينات البيئية من أمثلة التربية البيئية في الوسط المدرسي تنصيب النوادي الخضراء في المدارس التربوية ، وتوفير دليل المربي والحقيبة الخضراء .

-إدراج التكنولوجيات النظيفة في المؤسسات الانتاجية والاقتصادية من خلال:

- انجاز التدقيق البيئي من أجل تحديد كمية التلوث ، تعريف النقاط الساخنة واقتراح ترتيبات تحسين طرق الإنتاج .

- المساهمة في إعادة تأهيل بيئة المؤسسات و ترقية وترشيد مفاهيم تكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة، ومرافقتها في مساعيها للحصول على علامة الايزو 9000 والايزو 14000.

-وضع أنظمة تسيير بيئية ومساندة مشاريع الاستثمارات بواسطة الصندوق من أجل البيئة و اللاتلوث في حالة اعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة .

- تقييم الدور السلبي للقطاع الصناعي على البيئة وانجاز الدراسات الخاصة بأعمال التأهيل التكنولوجي للصناعات الجزائرية .

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل وزارة الموارد المائية والبيئة بالتنسيق مع المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة .

الجمهور المستهدف من الإستراتيجية الاتصالية : المواطنين (التوعية والتحسيس)، التلاميذ (التربية البيئية)، قادة الرأي (الجمعيات الكشافة الإسلامية وشخصيات رياضية)، الأئمة .

بالرجوع للوسائل الاتصالية المستعملة في إستراتيجية الاتصال العمومي نجدها تتمثل في :

الأيام التحسيسية و الدراسية وهي أيام وطنية وعالمية تهتم بمواضيع البيئة مثل :02 فيفري اليوم العالمي للمناطق الرطبة، 03 مارس اليوم الأفريقي للبيئة ،21 مارس اليوم العالمي للغابات، 22 مارس اليوم العالمي للماء ،22 ماي اليوم العالمي للتنوع البيولوجي.

05 جوان اليوم العالمي للبيئة : في هذا اليوم مثلا يتم تنظيم معرض و ورشات عمل للأطفال، ألعاب بيئية ورشة الرسم بمنتزه الصابلات بحضور وزير البيئة و الجمعيات البيئية والمؤسسات الصناعية و الهدف من الاتصال هو تقريب الأطفال من البيئة وتحسيسهم بأهمية الأشجار وتنظيف الشواطئ .

يوم دراسي لتعريف المؤسسات بتثمين الطاقة من خلال النفايات المنزلية وهو موجه لمصانع حرق النفايات في 25-26 سبتمبر سنة 2013 و قام بإعداده مكتب دراسة بلجيكي لفائدة مدراء البيئة ب 48 ولاية بحضور الجمعيات والصحافة والمؤسسات الخاصة ومدراء مراكز الردم التقني للنفايات.

مخطط التسويق البيئي وهو مخطط يحتوي مجموعة من الأنشطة تتمثل في : كتيب حول التربية البيئية في الإسلام

بالاشتراك مع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، ومضة اشهارية حول النفايات ، تكوين الصحفيين في الإعلام البيئي، لافتات حول البيئة، حافلة للنقل تتناول مواضيع بيئية (الأبيار –حيدرة) ،برامج مع الكشافة الإسلامية الجزائرية ، ويتمثل هدف مخطط التسويق البيئي في تسويق الفكرة البيئية للجمهور.

المحاضرات والندوات : وهي حول الاقتصاد الأخضر وهي محاضرة افريقية عالمية في سنة 2014 في مدينة وهران وتمثل أكبر تظاهرة ومحاضرة في القارة الأفريقية حضراها وزراء من الجزائر وخارج الجزائر وصحفيين وصناعيين.

وسائل الإعلام : اتصال وسائل الإعلام بالوزارة للحصول على المعلومات البيئية خلال إعداد الأعمال الصحفية من تحقيق وريبورتاج واتصال الوزارة بهم لتغطية أنشطة وزارة البيئة في الأيام الوطنية والعالمية للبيئة من وسائل الإعلام جريدة النهار ،الشروق ، الخبر، الإذاعة الجزائرية، التلفزيون الجزائري .

الموقع الالكتروني للوزارة: وهو موقع يعرف بالوزارة و يقدم معلومات بيئية وأهم الأحداث البيئية التي أقامتها الوزارة.

الرسائل القصيرة: هي رسالة تسعى لتوعية المواطنين بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية كالماء.

- التقارير البيئية: وهي عبارة عن كتاب يصدر عن المرصد الوطني للبيئة ويقدم معطيات ومؤشرات عن حالة البيئية في الجزائر مثل تقرير حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2005، 2007، 2009

المطويات : هي تقدم معلومات بيئية عن أنواع التلوث في الجزائر وأهمية المحافظة على البيئة

التنفيذ والتقييم والمتابعة: عملية تنفيذ إستراتيجية الاتصال العمومي هي بإشراك كل المراكز تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئة بحيث يستهدف كل مركز جمهور معين، في حين تفتقد إستراتيجية الاتصال العمومي للمتابعة والتقييم.[30]

بالنظر إلى إستراتيجية الاتصال العمومي لحماية البيئة صادرة عن وزارة الموارد المائية والبيئة هي إستراتيجية تتوفر فيها المراحل العلمية والأهداف الاتصالية ولكنها جاءت ضمنية في مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة فأهدافها ترتكز على الإعلام البيئي وتكوين الصحفيين والواقع يبين من خلال الدراسات العلمية وجود نقص كبير في الإعلام البيئي بالجزائر وتقديم المعلومات اللازمة للمواطنين وتعريفهم بالمشاكل البيئية ومن جهة أخرى ترتكز على التربية البيئية في الأوساط المدرسية (الابتدائي ، المتوسط ، الثانوي) وفي مواد مختلفة كالتربية الاجتماعية والعلوم الطبيعية

...وتنصيب النوادي الخضراء التي تستخدم فيها أدوات بيداغوجية كالرسم ،الرسكلة ،المسرحيات، وهي في الحقيقة نوادي لم يتم تعميمها عبر كافة ولايات الوطن ،أما بالنسبة للتوعية والتحسيس للمواطنين هي في شكل أنشطة اتصالية غير مستمرة ترتبط بأعياد الوطنية والعالمية للبيئة في حين يتطلب الوقت الراهن التركيز على إستراتيجية اتصال عمومي مستمرة تقوم بإعدادها وزارة الموارد المائية و البيئة وتشارك في تحقيق أهدافها جميع الهيئات والمؤسسات المكلفة بحماية البيئة مثل البلديات والولاية ، الجمعيات البيئية ، مؤسسات تحت وصاية وزارة البيئة ... وتهدف الى : تعديل وتغيير سلوكيات الأفراد السلبية اتجاه البيئة من خلال تغيير المعلومات والاتجاهات والسلوكيات وتوجيههم لاكتساب اتجاهات جديدة بالاستعانة بنظريات علم النفس والإقناع وليس الاكتفاء بهدف التعريف بالمشاكل البيئية ، والعمل على اشراك الفرد الجزائري في قضايا البيئة بالاتصال المباشر معه وحثه للمشاركة في المشاريع البيئية والانضمام للجمعيات البيئية فممارسة الاتصال العمومي مع هيئات وفئات مختلفة يسمح بالتعرف على نقاط الضعف في السياسة العامة لحماية البيئة ومن ثم تفعيلها وتغييرها حسب تغيير وتطور المجتمع ، كذلك ما يعاب على إستراتيجية الاتصال العمومي لوزارة الموارد المائية والبيئة

أنها لا تهتم بعملية تقييم الأنشطة الاتصالية لمعرفة الأهداف المحققة والتي لم يتم تحقيقها و الوقوف على أسباب عدم تحقيقها ومعرفة المشاكل الجديدة وأدرجها ضمن السياسة الوطنية لحماية البيئة .

خلاصة :ان السياسة العامة لحماية البيئة التي انتهجتها وزارة الموارد المائية والبيئة ارتكزت على الجوانب المؤسساتية والقانونية في حين أهملت قليلا الجانب الاتصالي الذي يشكل الأساس خاصة وأن الدراسات الحالية تثبت أن من بين العوامل المسببة لتدهور الوضع البيئي هو السلوك الإنسان السلبي الذي أفقد التوازن البيئي رغبة منه في تسهيل حياته، وعليه فإستراتيجية الاتصالية العمومي هي السبيل للاتصال بالأفراد لتغيير سلوكياتهم بحملات اتصالية مستمرة مبنية على أسس علمية ترتكز على الإقناع وتتناسب مع خصوصية الفرد الجزائري وتطبق في مخططات اتصالية وليس العكس (المخطط يحتوي الإستراتيجية) بمشاركة كل الفاعلين فيميدان حماية البيئة وهو ما يعطي لنا الفرد الواعي بيئيا والمؤسسة المحافظة على البيئة ويفعل السياسة الوطنية لحماية البيئة في الجزائر.

قائمة الهوامش

1- أحمد لكحل ؛دور الجماعات المحلية في حماية البيئة؛دار هومه؛الجزائر؛2014،ص45-46.

2- نادية حمدي صالح؛ الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات)؛ المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحوث ودراسات؛ مصر ؛2003،ص95-96.

3- عبد المجيد قدي ؛ منور أو سرير ؛ محمد حمو ؛الاقتصاد البيئي ؛ دار الخلدونية3 ؛ ط1؛ الجزائر؛2010 ،ص177 .

4 – نعيمة أيت مصباح، مديرة مديرية التحسيس والتربية والشراكة البيئية بوزارة الموارد المائية والبيئة ،مقابلة أجرتها الباحثة يوم 20-11-2016، بمكتب السيدة بمقر الوزارة ،الساعة 10سا:30.

4- سمير بن عياش ؛ السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي،دراسة حالة ولاية الجزائر 2009/1999،مذكرة الماجستير في العلوم السياسية؛ تخصص الدراسات السياسية المقارنة ؛قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 03،السنة الجامعية 2010 /2011 ، ص11-12.

5-حسين زاوش ،تطور السياسة العامة للبيئة في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسة 2013،على الموقع.

الالكتروني التالي :www.maspolitique.com/mas/index
consulté le 28-12-2015;15h:00
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة؛ تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2007؛ دار الحقائق؛ الجزائر؛ 2007.
7- بن أحمد عبد المنعم ،الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر ،رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق بن عكنون ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة السنة الجامعية 2009،2008،ص13.
8-حسين زاوش ؛مرجع سبق ذكره.
9-بن أحمد عبد المنعم ، مرجع سبق ذكره.
10- حسين زواش ؛مرجع سبق ذكره.
11- بن أحمد عبد المنعم ، مرجع سبق ذكره.
12- علي سعيدان ،حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ؛الجزائر،2008، ص236.
13- بن أحمد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص56.
14- علي سعيدان ، أسس ومبادئ قانون البيئة ، موفم للنشر ،الجزائر ،2005،ص

15- فاطنة طاوسي ؛ دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة ؛مجلة جيل حقوق الإنسان؛ العدد2؛حيزران -يونيه؛ لبنان ؛2013 ، ص71-73.
16-سامي زعباط ؛ عبد الحميد مرغيث ؛ آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛ مداخلة مقدمة في أطار فعاليات الملتقى الدولي حول :علاقة البيئة بالتنمية الواقع والتحديات ؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ؛الجزائر ؛28-29 أفريل 2015،ص11.
17-سمير بن عياش ؛مرجع سبق ذكره.
18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، مرجع سبق ذكره.
19-كمال رزيق ؛دور الدولة في حماية البيئة ؛مجلة الباحث؛ جامعة ورقلة ؛الجزائر ؛2007؛العدد5،ص196.
20- جميلة حميدة ؛النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه ؛دار الخلدونية ؛الجزائر ؛2011؛ص442؛448.
21- منور أوسرير ؛ حمو محمد وآخرون ؛مرجع سبق ذكره.
22- عبد المنعم بن أحمد ؛مرجع سبق ذكره.
23-بشير عريبات ؛ أيمن مزاهرة سليمان ؛ التربية البيئية ؛ دار المناهج للنشر والتوزيع ؛الأردن ؛،ص2009،ص12.

24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره.
25- مشعل فايز العتبي ؛الإعلام البيئي في الكويت :الهيئة العامة للبيئة أنموذجا رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام ؛قسم الإعلام ؛كلية الإعلام؛ جامعة الشرق الأوسط ؛أيار 2012،ص40-41.
26-بسام عبد الرحمن المشاقبة ؛نظريات الإعلام ؛دار أسامة للنشر والتوزيع ؛ط1؛الأردن ؛201،ص69.
27- نسيمة بن مهرة ؛الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة ؛مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية ؛فرع قانون البيئة ؛كلية الحقوق والعلوم السياسية ؛جامعة الجزائر 01؛السنة الجامعية 2012-2013،ص38-39.
28-نظمية سرحان أحمد محمود ؛منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث ؛دار الفكر العربي ؛القاهرة ؛2008.
29- colin Armand; communication des entreprise ; stratégies pratique ; éd Nathan ;
2édition ;paris ;2006 ;p344.-
30- نعيمة أيت مصباح، مديرة مديرية التحسيس والتربية والشراكة البيئية ، مقابلة أجرتها الباحثة يوم 30-11-2016، بمكتب السيدة بمقر الوزارة ، على الساعة 11سا:00.

قائمة المراجع:

الوثائق الإدارية :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة؛تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2007؛دار الحقائق ؛الجزائر ؛2007.

قائمة الكتب بالغة العربية:

2- المشاقبة بسام عبد الرحمن ؛نظريات الإعلام ؛دار أسامة للنشر والتوزيع ؛ط1؛الأردن ؛2011.

3- حمدي صالح نادية، الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات)؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ؛ بحوث دراسات ؛ مصر ؛2003.

4- حجري فؤاد؛سلسلة القوانين الإدارية البيئة والآمن ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ الجزائر ؛2006.

5- حميدة جميلة ؛النظام القانوني للضرر البيئي واليات تعويضه ؛دار الخلدونية ؛الجزائر ؛2011.

6- سعيدان علي ؛أسس ومبادئ قانون البيئة ؛ موفم للنشر؛ الجزائر؛ 2005.

7- سعيدان علي ،حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ؛الجزائر،2008.

8- عريبات بشير ؛ مزاهرة أيمن سليمان ؛التربية البيئية ؛دار المناهج للنشر والتوزيع ؛الأردن ؛2009.
9- قدي عبد المجيد ؛أو سرير منور ؛ حمو محمد ؛الاقتصاد البيئي؛ دار الخلدونية؛ط1؛الجزائر؛2010.
10-لكحل أحمد ؛دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومه؛ الجزائر؛2014.

قائمة الأطروحات :

11- العتبي مشعل فايز ؛الإعلام البيئي في الكويت :الهيئة العامة للبيئة أنموذجا، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام ؛قسم الإعلام ؛كلية الإعلام ؛جامعة الشرق الأوسط ؛أيار 2012.
12- بن عياش سمير ؛ السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ،دراسة حالة ولاية الجزائر 2009/1999،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية؛ تخصص الدراسات السياسية المقارنة ؛قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 03،السنة الجامعية 2011/2010.
13- بن صافية سهام ؛الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

القانونية والإدارية ؛فرع قانون الإدارة والمالية ؛كلية الحقوق؛ بن عكنون ؛جامعة الجزائر ؛2010-2011.

14- بن مهرة نسيمة ؛الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة ؛أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية ؛فرع قانون البيئة ؛كلية الحقوق والعلوم السياسية ؛جامعة الجزائر 01؛السنة الجامعية 2012-2013.

15- عبد المنعم بن أحمد ،الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر ،رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق بن عكنون ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة السنة الجامعية 2008،2009.

قائمة المجلات:

16- رزيق كمال ؛دور الدولة في حماية البيئة ؛مجلة الباحث؛ جامعة ورقلة ؛الجزائر ؛2007؛العدد5.

17- طاوسي فاطنة ؛دور الجماعات المحلية والإقليمية في الحفاظ على البيئة ؛ مجلة جيل حقوق الإنسان؛ العدد2؛حيزران - يونيه؛ لبنان ؛2013.

18- عادل عبد الرشيد عبد الرزاق؛ التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي؛منشورات المنظمة العربية للتنمية ؛الشارقة؛دولة الإمارات ؛مايو 2005.

المداخلات :

19- زعباط سامي؛ مرغيث عبد الحميد ؛ آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؛مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الدولي حول :علاقة البيئة بالتنمية الواقع والتحديات ؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ؛الجزائر ؛28-29 أفريل 2015.

مراجع بالغة الأجنبية:

Les livres:

20-Armand colin ; communication des entreprise ; stratégies pratique ; éd Nathan ; 2édition ; paris ; 2006.

21 - Philipe kotler ; Keller Dubois Barnard ; manceaux Delphine ; marketing management ;éd spéciale Pearson éducation ;12 éd ;paris ;2006.

المقابلات العلمية :

22- ايت مصباح نعيمة ، مديرة المديرية التحسيس والتربية والشراكة البيئية بوزارة الموارد المائية والبيئة ،مقابلة اجرتها الباحثة يوم 20-11-2016، بمكتب السيدة بمقر الوزارة، الساعة 10سا:30.

23- ايت مصباح نعيمة ، ، مديرة مديرية التحسيس والتربية والشراكة البيئية ، مقابلة اجرتها الباحثة يوم 30-11-2016، بمكتب السيدة بمقر الوزارة ، على الساعة 11سا:00.

مواقع الانترنت:

24- زاوش حسين ،تطور السياسة العامة للبيئة في الجزائر، المجلة الإفريقية للعلوم السياسة 2013،على الموقع الالكتروني التالي :

www.maspolitique.com/mas/index.consulté le 25-01-2016 ; 17h :